



كلية الحقوق

القانون العام

الرقابة القضائية على قرارات الإدارة العامة

في سلطنة عُمان (دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد

الباحث / سليمان بن سعيد بن سيف الرحبي

لجنة الحكم والمناقشة على الرسالة

أ.د. جابر جاد نصار

مشرفاً

ورئيساً

أستاذ القانون العام - ورئيس جامعة القاهرة

أ.د. محمد سعيد أمين

عضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق، جامعة عين شمس

أ.د. محمود أبو السعود إبراهيم

عضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون العام الأسبق بكلية الحقوق، جامعة

عين شمس

2015

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

چو وۇ ۋى ى پ پ د ئا ئا ئە
ئەئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۇ چ

صدق الله العظيم

النساء: ۵۸

إهداء

- إلى أُمي وأبي..... طيب الله ثراهما.
- إلى زوجتي..... وأبنائي الذين تجشموا العناء من أجل راحتي.
- إلى وطني الأثير العزيز سلطنة عمان

لو شغلت بالخلد عنه نازعتني إليه في الخلد نفسي

- إلي كل من وقف بجانبني وآزرني منذ لحظة مغادرتي الوطن وطوال فترة إعداد هذه الرسالة، في القطرين الشقيقين مصر وسلطنة عمان. أقدم لهم ثمرة غرسهم الطيب.

سليمان بن سعيد بن سيف الرحبي

شكر وعرفان

يتقدم الباحث بخالص شكره وعميم عرفانه إلى العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار، أستاذ القانون العام بكلية الحقوق ورئيس جامعة القاهرة، الذي لولاه ما رأي هذا العمل النور، لقد كان نعم الأخ الأكبر للباحث، فتح له ذراعيه منذ وصوله أرض الكنانة، وكان لنصائحه الغالية أكبر الأثر في إنجاز هذه الرسالة.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر ووافر العرفان إلى الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين أستاذ القانون العام بكلية الحقوق، جامعة عين شمس، ووكيل كلية الحقوق سابقاً، على قبوله الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة الذي لم يبخل بتوجيهاته ويشرف الباحث ان يجلس إليه ويستمتع إلى نصحه وتوجيهاته، الأمر الذي يعطي للرسالة أكبر القيمة والأثر 0

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/ محمود أبو السعود أستاذ القانون العام بكلية الحقوق، جامعة عين شمس، على قبوله الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة، الذي يشرف الباحث أن يجلس إليه ويستمتع إلى نصحه وتوجيهاته.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر والعرفان لجميع العاملين بمكتبة كلية الحقوق جامعة القاهرة، والمكتبة الرئيسية بجامعة السلطان قابوس، على ما قدمه لي من مساعدة.

إلى كل هؤلاء خالص شكري وعرفاني

سليمان بن سعيد بن سيف الرحبي

المقدمة

من أهم عناصر الدولة القانونية الأخذ بنظام الفصل بين السلطات الذي من مقتضاه وجود سلطة قضائية تفصل في المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين الأفراد أنفسهم، وأبين الإدارة من جهة وبين الأفراد من جهة أخرى، لا فرق في هذه الحالة بين انتماء النزاع القضائي إلى المنازعات الإدارية أو المنازعات العادية.⁽¹⁾ وخضوع الإدارة العامة للرقابة القضائية يعتبر عنصرا من عناصر الدولة القانونية.

والرقابة على أعمال الإدارة العامة ضرورة حتمية تتبع من طبيعة الأشياء، ومن ضرورات الحكم في المجتمعات البشرية التي يمكن أن يسودها منطق الغاب في ظل غياب القانون المتوازن، وفي ظل غياب الرقابة التي تمنع تغول السلطة.⁽²⁾

إلا أن الرقابة على أعمال الإدارة بقدر ما أنها ضرورية، فإنها يجب أن تكون أيضا متزنة ومقبولة بحيث لا يقصد منها شل الإدارة وإعاقة حركتها، وفي الوقت ذاته يجب أن لا تؤدي إلى اعتداء الإدارة على حقوق وحريات الأفراد.⁽³⁾

والإدارة عند إصدارها القرارات الإدارية فإنها تمثل أهم أساليب ووسائل مباشرة الوظيفة الإدارية، وأبرز مظهر من مظاهر سلطات وامتيازات الإدارة القانونية في الدولة الحديثة؛ فتستطيع الإدارة من خلال قراراتها الإدارية أن تغير في مراكز الأفراد، حيث تنشئ لهم حقوقا، أو تفرض عليهم التزامات؛ دون مراعاة لإرادتهم في ذلك قبولا أو رفضا، وهوما يجسد بوضوح سلطات الإدارة الواسعة؛ التي لا نظير لها في علاقات الأفراد بعضهم ببعض.⁽⁴⁾

ورغم سلطات الإدارة الواسعة، إلا أنها يجب أن تتقيد عند إصدار قراراتها بمبدأ الشرعية؛ الذي يفرض عليها احترام مبدأ كافة القواعد القانونية ويلزمها بعدم الخروج على ما ورد في أحكامها ومضامينها، فيفرض عليها ضرورة صدور القرارات الإدارية بالصورة والشكل التي رسمتها القوانين واللوائح تحقيقا للأهداف التي حددت لها لكي تكون تلك القرارات صحيحة ومشروعة.⁽⁵⁾

(1) د. عبد الحميد كمال حشيش: مبادئ القضاء الإداري، المجلد الأول، دار النهضة العربية، 1977م، ص 10

(2) د. عمر محمد الشوبكي: القضاء الإداري، المجلد الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عُمان، 2001م، ص 7.

(3) د. إعاد علي حمود القيسي: القضاء الإداري وقضاء المظالم، دار وائل للنشر، الأردن، 199، ص 6.

(4) د. محمد سعيد حسين أمين: مبادئ القانون الإداري، دراسة في أسس التنظيم الإداري، أساليب العمل الإداري، دار الثقافة الجامعية، 1997م، ص 349 وما بعدها.

(5) د. محمد علي عبده سليمان: الطعن بإلغاء القرارات الإدارية في الجمهورية اليمنية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2000م، ص 1.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
4	المقدمة
10	الفصل التمهيدي مشروعية القرارات الإدارية وطرق الرقابة عليها
11	المبحث الأول: مبدأ مشروعية القرارات الإدارية
11	المطلب الأول: مفهوم مبدأ المشروعية وخضوع الإدارة العامة للقانون
12	الفرع الأول: مفهوم مبدأ المشروعية
12	أولاً: تعدد المصطلحات والتعريفات
12	- حكم القانون
13	- سيادة القانون
15	- المشروعية في مجال القانون العام
16	الفرع الثاني: المشروعية والشرعية
19	المطلب الثاني: مدلول خضوع الإدارة العامة للقانون
19	الفرع الأول: مدلول مبدأ المشروعية بالنسبة للإدارة
22	الفرع الثاني: مقتضيات مبدأ المشروعية الإدارية
22	أولاً: المشروعية الخارجية
23	الجانب الأول: احترام تدرج القواعد القانونية
24	الجانب الثاني: احترام قواعد الاختصاص
26	الجانب الثالث: احترام قواعد الشكل والإجراءات
28	ثانياً: المشروعية الداخلية
28	1- الالتزام باحترام القواعد العامة حرفياً
29	2- الالتزام باحترام روح النصوص العامة
31	المطلب الثالث: مصادر المشروعية
31	الفرع الأول: مصادر المشروعية المكتوبة
31	أولاً: الدستور
33	ثانياً: التشريع
35	ثالثاً: الاتفاقيات الدولية
37	رابعاً: اللوائح

38	(1) المرتبة القانونية للوائح
38	(2) تقيد اللوائح بأحكام القواعد القانونية التي تعلوها في المرتبة
40	الفرع الثاني: مصادر المشروعية غير المكتوبة
40	أولاً: العرف
41	(1) المقصود بالعرف الإداري
42	(2) أركان العرف الإداري
42	الركن الأول: مادي
43	الركن الثاني: معنوي
43	(3) شروط الالتزام بالعرف الإداري
44	ثانياً: المبادئ العامة للقانون
45	(1) ماهية المبادئ العامة للقانون
47	(2) مصدر المبادئ العامة للقانون ونشأتها وأهميتها
47	أ - من حيث المصدر
47	ب - من حيث النشأة
48	ج- من حيث الأهمية
49	(3) القيمة القانونية للمبادئ العامة للقانون في إطار التدرج القانوني بالدولة
50	الاتجاه الأول: للمبادئ العامة للقانون قوة الدستور
50	الاتجاه الثاني: المبادئ العامة للقانون لها قوة التشريع
50	الاتجاه الثالث: ضرورة التفرقة بين المبادئ العامة للقانون من حيث المصدر الذي نبعت منه
51	(4) المبادئ العامة للقانون في مجال التطبيق
51	1. مبدأ عدم جواز سحب القرار الإداري الصحيح وتحصن القرار الخاطئ بمضى المدة
53	2. مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية
53	3. مبدأ تخصيص الأهداف
54	4. مبادئ أخرى في مجال التأديب
55	المطلب الرابع: جزاء مخالفة مبدأ المشروعية
57	الفرع الأول: الرقابة السياسية
58	أولاً: المقصود بالرقابة السياسية
58	ثانياً: وسائل الرقابة السياسية
59	(1) تقديم الأسئلة

59	(2) تقديم الاستجواب
60	ثالثا: لجان تقصي الحقائق
61	رابعا: تقديم العرائض والشكاوى
62	الفرع الثاني: الرقابة الإدارية
62	أولا: المقصود بالرقابة الإدارية
64	ثانيا: صور الرقابة الإدارية
66	ثالثا: الأثر المترتب على تقديم التظلم
66	المنظور الأول: سلطة الإدارة في إلغاء القرار الإداري
70	المنظور الثاني: سلطة الإدارة في سحب القرار الإداري
73	النوع الأول: القرارات المشروعة (السليمة)
76	النوع الثاني: القرارات الإدارية غير المشروعة (المعيبة)
79	النوع الثالث: القرارات المنعدمة والقرارات الصادرة نتيجة غش أو تدليس
81	الفرع الثالث: الرقابة القضائية
82	أولا: مقارنة بين الرقابة القضائية والرقابة الإدارية على أعمال الإدارة
82	(1) من حيث الجهة التي تتولى الرقابة
82	(2) من حيث تحريك الرقابة
83	(3) من حيث الإجراءات والمواعيد
83	(4) من حيث طبيعة الرقابة ذاتها
84	(5) من حيث مدى الرقابة
84	(6) مدى إلزامية الفصل في الدعوى والبت في التظلم
84	(7) من حيث الحجية
85	ثانيا: صور الرقابة القضائية
89	المبحث الثاني: طرق تنظيم الرقابة القضائية على القرارات الإدارية
90	المطلب الأول: نظام القضاء الموحد
90	الفرع الأول: مضمون القضاء الموحد ومزاياه وعيوبه
90	أولا: مضمون النظام الموحد
90	ثانيا: مزايا نظام القضاء الموحد
91	ثالثا: عيوب نظام القضاء الموحد
93	الفرع الثاني: الدول المطبقة لنظام القضاء الموحد

93	أولاً: إنجلترا
95	ثانياً: السودان
97	ثالثاً: البحرين
98	رابعاً: الكويت
100	المطلب الثاني: نظام القضاء المزدوج مزياه وعيوبه
100	الفرع الأول: المقصود بالقضاء المزدوج ومزياه وعيوبه
100	أولاً: المقصود بالقضاء المزدوج
101	الفرع الثاني: مزيا وعيوب نظام القضاء المزدوج
102	أولاً: مزيا نظام القضاء المزدوج
103	ثانياً: عيوب نظام القضاء المزدوج
105	الفرع الثالث: بعض الدول المطبقة لنظام القضاء المزدوج
106	الباب الأول تطور القضاء الإداري بسلطنة عُمان في الرقابة على القرارات الإدارية
107	الفصل الأول نشأة القضاء الإداري في سلطنة عُمان
108	المبحث الأول: القضاء الإداري العُماني بين القضاء الموحد والقضاء المزدوج
108	المطلب الأول: مرحلة القضاء الموحد
110	المطلب الثاني: مرحلة القضاء المزدوج
111	المبحث الثاني: نشأة القضاء الإداري في سلطنة عُمان
112	المطلب الأول: اللائحة الداخلية لمحكمة القضاء الإداري
113	المطلب الثاني: تشكيل محكمة القضاء الإداري
114	أ - الدائرة الابتدائية
114	ب-الدائرة الاستئنافية
116	المطلب الثالث: تبعية محكمة القضاء الإداري
116	الفرع الأول: تبعية المحكمة لوزير ديوان البلاط السلطاني

118	الفرع الثاني: استقلال المحكمة وعدم تبعيتها لآية جهة
121	المطلب الرابع: اختصاص محكمة القضاء الإداري
121	الفرع الأول: تحديد اختصاص محكمة القضاء الإداري في ظل القانون رقم: 99/91م
124	الفرع الثاني: تحديد اختصاص محكمة القضاء الإداري وفقاً للمرسوم رقم: 2009/3م
127	المطلب الخامس: القرارات غير الخاضعة لولاية محكمة القضاء الإداري
128	الفرع الأول: القرارات المستبعدة بموجب قوانين خاصة
128	أولاً: القرارات المنصوص عليها بقانون محكمة القضاء الإداري
128	(1) القرارات المتعلقة بأعمال السيادة
130	(2) القرارات المتعلقة بأعمال الوحدات الأمنية والعسكرية
133	(3) القرارات المتعلقة بـ الشؤون القبلية
135	(4) القرارات المتعلقة بالجنسية
136	الفرع الثاني: القرارات المنصوص عليها في قوانين خاصة
136	أولاً: القرارات المتعلقة بالمنازعات الضريبية
139	ثانياً: القرارات المتعلقة بانتخابات مجلس الشورى
140	ثالثاً: القرارات المتعلقة باللجنة الأولمبية العُمانية واتحادات الألعاب الرياضية المنتخبة وأحكام قانون الهيئات الخاصة العاملة في المجال الرياضي.
143	رابعاً: القرارات المتعلقة بالوقف
145	خامساً: المنازعات الجمركية
147	الفرع الثالث: القرارات المستبعدة بموجب أوامر سلطانية
147	أولاً: قرارات وزارة الداخلية بتحديد إحرامات الولايات
147	ثانياً: قرارات وزارة الداخلية المتعلقة بزواج العُمانية من أجانب
149	ثالثاً: القرارات المتعلقة بمنسوبي شؤون البلاط السلطاني (عسكريين ومدنيين)
151	رابعاً: القرارات المتعلقة بإقامة وإبعاد الأجانب
152	الفرع الرابع: القرارات المستبعدة بموجب أحكام محكمة القضاء الإداري
152	أولاً: القرارات المتعلقة بالمنازعات في الملك
155	ثانياً: القرارات المتعلقة بالتعيين في الوظائف القضائية
167	المطلب السادس: إنشاء دائرة توحيد المبادئ (هيئة خاصة من حيث التشكيل والاختصاص)
169	الفرع الأول: تشكيل دائرة توحيد المبادئ
169	الفرع الثاني: اتصال الهيئة (دائرة توحيد المبادئ) بالطعن

169	الفرع الثالث: الحكم الصادر بالطعن
171	(1) إنشاء دائرة توحيد المبادئ
171	(2) الغرض من إنشاء دائرة توحيد المبادئ
172	(3) تشكيل دائرة توحيد المبادئ
173	(4) حالات اتصال الدائرة بالطعن
175	المطلب السابع: وقف تنفيذ القرار الإداري المطعون عليه بدعوى عدم الصحة
175	الفرع الأول: طلب وقف تنفيذ القرار في إطار قانون محكمة القضاء الإداري رقم 99/91
176	الفرع الثاني: طلب وقف تنفيذ القرار في إطار قانون المحكمة بعد تعديله بموجب المرسوم السلطاني رقم 2009/3
	الفصل الثاني
178	القرار الإداري محل رقابة محكمة القضاء الإداري العُمانية
180	المبحث الأول: مفهوم القرار الإداري محل دعوى عدم الصحة
181	المطلب الأول: تعريف القرار الإداري
181	الفرع الأول: تعريف الفقه للقرار الإداري
183	الفرع الثاني: تعريف القضاء للقرار الإداري
186	المطلب الثاني: التمييز بين القرار الإداري والأعمال المادية
186	الفرع الأول: مفهوم العمل المادي من المنظور الفقهي وتمييزه عن القرار الإداري
188	الفرع الثاني: مفهوم العمل المادي من منظور القضاء الإداري وتمييزه عن القرار الإداري
188	أولاً: مفهوم العمل المادي في القضاء الإداري المصري
190	ثانياً: العمل المادي والتعويض عنه من منظور القضاء الإداري بسلطنة عُمان
193	الفرع الثالث: معيار تمييز القرار الإداري عن سائر أعمال الدولة
193	أولاً- معيار تمييز القرار الإداري عن الأعمال التشريعية
194	1- المعيار الشكلي أو العضوي
196	2- المعيار الموضوعي
199	ثانياً: معيار تمييز القرار الإداري عن الأعمال التشريعية من منظور القضاء الإداري
199	1- في فرنسا
199	2- في مصر
201	3- في سلطنة عُمان
202	الفرع الرابع: التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي

203	أولاً: التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي من المنظور الفقهي
203	أ- المعيار الشكلي
207	ب- المعايير الأخرى
207	أ- نظرية السلطة التقديرية
208	ب- نظرية التصرف التلقائي
208	ج- نظرية المنازعة (أو نظرية طبيعة العمل أو موضوعه)
209	د- نظرية الغرض
210	ثانياً: اتجاه القضاء الإداري في التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي
210	أ- القضاء الإداري بفرنسا
211	ب- القضاء الإداري المصري
213	ج- القضاء الإداري العماني
216	المبحث الثاني: أنواع القرارات الإدارية
217	المطلب الأول: القرار الإداري الفردي والتنظيمي
217	الفرع الأول: تعريف القرار الفردي
218	الفرع الثاني: تعريف القرار التنظيمي
219	الفرع الثالث: أهمية التفرقة بين القرار الإداري والقرار التنظيمي
222	المطلب الثاني: القرار الإداري الفردي السلبي
222	الفرع الأول: القرار الإداري السلبي من المنظور التشريعي
223	الفرع الثاني: عناصر القرار الإداري السلبي وخصائصه
223	أولاً: عناصر القرار الإداري السلبي
224	ثانياً: خصائص القرار الإداري السلبي
224	- استمرارية القرار السلبي
224	- عدم تسبب القرار السلبي
225	ثالثاً: القرار الإداري السلبي من منظور التطبيق القضائي
225	1- القرار الإداري السلبي من منظور القضاء الإداري المصري
225	أ- محكمة القضاء الإداري
226	ب- القرار الإداري السلبي من منظور أحكام المحكمة العليا (طبقاً لمبدأ درجتي التقاضي)
227	2- القرار الإداري السلبي من منظور القضاء الإداري بسلطنة عمان

227	أ- محكمة القضاء الإداري بسلطنة عُمان
229	1- المحكمة العليا بسلطنة عُمان (الدائرة الاستئنافية بمحكمة القضاء الإداري)
229	رابعاً: القرار الإداري السلبي وسلطة الجهة الإدارية بشأنه
233	المطلب الثالث: القرار الإداري الضمني
233	الفرع الأول: الأصل التاريخي أو القانوني للقرار الضمني
235	الفرع الثاني: تكييف السكوت باعتباره رفضاً أو قبولاً والأساس القانوني في هذا الشأن
242	الفرع الثالث: خصائص القرار الإداري الضمني
243	المطلب الرابع: القرار الإداري المضاد
244	الفرع الأول: العلة من الالتجاء للقرار المضاد
245	الفرع الثاني: تعريف القرار المضاد
246	الفرع الثالث: شروط إصدار القرار المضاد
252	الفرع الرابع: مدى وجوب تسبیب القرار المضاد
255	الفرع الخامس: الأثر المترتب على القرار الإداري المضاد
256	المطلب الخامس: القرارات الإدارية المتماثلة
259	المطلب السادس: القرارات الإدارية القابلة للانفصال وعقود الإدارة
273	المطلب السابع: القرارات الإدارية المنعقدة
276	المبحث الثالث: شروط القرار الإداري محل رقابة محكمة القضاء الإداري
276	المطلب الأول: يجب أن يكون القرار المطعون فيه إدارياً
278	المطلب الثاني: صدور القرار من سلطة إدارية وطنية
278	الفرع الأول: صدور القرار من سلطة إدارية
282	الفرع الثاني: يجب أن يكون القرار الإداري صادراً من سلطة وطنية
286	المطلب الثالث: أن يكون القرار الإداري نهائياً
287	الفرع الأول: شرط "النهائية" من المنظور الفقهي
289	الفرع الثاني: شرط "النهائية" من المنظور القضائي
289	1- القضاء الإداري المصري
292	2- القضاء الإداري بسلطنة عمان
294	المطلب الرابع: يجب أن يكون القرار الإداري مؤثراً في المركز القانوني للطاعن
296	المطلب الخامس: يجب أن يكون القرار صادراً بعد العمل (بقانون مجلس الدولة وكذا بعد العمل بقانون محكمة القضاء الإداري بسلطنة عُمان)

296	الفرع الأول: في إطار القضاء الإداري المصري
298	الفرع الثاني: في إطار القضاء الإداري بسلطنة عُمان
301	الباب الثاني رقابة قاضي عدم الصحة (الإلغاء) على مشروعية القرارات الإدارية
304	الفصل الأول شروط قبول دعوى عدم الصحة (الإلغاء)
305	المبحث الأول: الشروط الشكلية لقبول دعوى عدم الصحة (الإلغاء)
305	المطلب الأول: شروط القرار الإداري المطعون فيه
305	المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بإجراءات وميعاد دعوى عدم الصحة
306	الفرع الأول: الميعاد القانوني لدعوى عدم الصحة وكيفية بدء سريانه
306	الفصل الأول: ميعاد دعوى عدم الصحة وبدء سريانه
310	الفصل الثاني: كيفية سريان ميعاد دعوى عدم الصحة
313	الفرع الثاني: طرق امتداد ميعاد دعوى عدم الصحة
313	الفصل الأول: التظلم
313	أولاً: تعريف التظلم وصيغته وحالاته وميعاده
313	1- تعريف التظلم الإداري
315	2- صيغة التظلم
316	3- العبرة بأول تظلم عند تعدد التظلمات أو تكرارها
317	4- حالات التظلم الوجوبي (القرارات التي يتعين التظلم الوجوبي منها)
318	5- ميعاد التظلم
320	6- بدء سريان ميعاد التظلم الوجوبي
322	الفصل الثاني: الطرق الأخرى لامتداد الميعاد دعوى عدم الصحة
322	أولاً: المسلك الإيجابي
322	1- المسلك الإيجابي في إطار القضاء الإداري
322	أ- المسلك الإيجابي من منظور القضاء الإداري المصري
324	ب- المسلك الإيجابي من منظور القضاء الإداري العُماني
326	ثانياً: القوة القاهرة
326	1- مفهوم القوة القاهرة من المنظور الفقهي
327	2- مفهوم القوة القاهرة من منظور القضاء الإداري

328	ثالثاً: طلب المساعدة القضائية (في عبارة واضحة الدلالة والعمق وأسلوب رصين)
328	أ- طلب المساعدة القضائية من منظور القضاء المصري
329	ب- طلب المساعدة القضائية من منظور القضاء العماني
330	رابعاً: رفع دعوى عدم الصحة (الإلغاء) أمام محكمة غير مختصة
330	الفرع الثالث: مدى الحاجة إلى إلغاء شرط التظلم الوجوبي وتفعيل فكرة جدوى التظلم؟
331	أولاً: تفعيل فكرة جدوى التظلم في إطار القضاء الإداري
334	المبحث الثاني: الشروط الموضوعية لقبول دعوى عدم الصحة (الإلغاء)
334	المطلب الأول: شرط المصلحة في دعوى عدم الصحة (الإلغاء)
336	الفرع الأول: مفهوم المصلحة في دعوى الإلغاء من المنظور الفقهي والقضائي
336	أولاً: مفهوم المصلحة من المنظور الفقهي
337	ثانياً: مفهوم المصلحة من منظور القضاء
341	ثالثاً: مدى اعتبار دعوى الإلغاء دعوى حسبة
341	أ- دعوى الحسبة في إطار القضاء العادي
342	ب - دعوى الحسبة في إطار القضاء الإداري
344	الفرع الثاني: وقت توافر شرط المصلحة وطبيعة الدفع بانعدامها
344	أولاً: وقت توافر شروط المصلحة
347	ثانياً: موقف الفقه من نهج القضاء الإداري المصري والعُماني
349	ثالثاً: طبيعة الدفع بانعدام المصلحة
349	1- طبيعة الدفع من المنظور الفقهي
350	2- طبيعة الدفع من المنظور القضائي
351	الفرع الثالث: أوصاف المصلحة في دعوى الإلغاء
352	أولاً: المصلحة الشخصية المباشرة
355	ثانياً: المصلحة المادية والمصلحة الأدبية
356	ثالثاً: المصلحة المحققة (أو الحالة) والمصلحة المحتملة
358	المطلب الثاني: شرط الصفة والأهلية في دعوى عدم الصحة (الإلغاء)
358	الفرع الأول: مدلول الصفة في دعوى الإلغاء هل يترادف مع مدلول المصلحة؟
361	الفرع الثاني: أهلية رافع دعوى عدم الصحة
366	الفصل الثاني أوجه الطعن بعدم الصحة (الإلغاء) في القرار الإداري

371	المبحث الأول: العيوب الشكلية
371	المطلب الأول: عيب عدم الاختصاص
373	الفرع الأول: مفهوم عيب عدم الاختصاص
375	الفرع الثاني: خصائص عيب عدم الاختصاص
380	الفرع الثالث: صور عيب عدم الاختصاص
381	الصورة الأولى: عيب عدم الاختصاص البسيط
381	أ- عدم الاختصاص السلبي
381	ب- عدم الاختصاص الإيجابي
381	الشكل الأول: عدم الاختصاص الموضوعي
381	أ- الاعتداء على اختصاص سلطة إدارية موازية
382	ب- اعتداء جهة إدارية دنيا على اختصاصات جهة إدارية أعلى منها
383	ج- اعتداء جهة إدارية عليا على اختصاصات جهة إدارية أدنى منها
383	د- اعتداء الهيئة المركزية على اختصاصات الهيئة اللامركزية
384	هـ- صدور القرار بناء على تفويض مخالف للقانون
386	الشكل الثاني: عيب عدم الاختصاص المكاني
387	الشكل الثالث: عيب عدم الاختصاص الزمني
388	الصورة الثانية: عيب عدم الاختصاص الجسيم
389	المنظور الأول: حالات اغتصاب السلطة
389	الحالة الأولى: صدور القرار الإداري من فرد عادي
390	الحالة الثانية: اتخاذ السلطة الإدارية لقرار في مسألة من اختصاص إحدى السلطات الأخرى في الدولة
390	الحالة الثالثة: اتخاذ إحدى الهيئات الإدارية لقرار في مسألة من اختصاص هيئة إدارية أخرى
391	المنظور الثاني: توسع القضاء في اغتصاب السلطة
392	- اعتداء المرؤوس على اختصاص رئيسه
392	- التفويض الباطل
392	- اعتداء هيئة تأديبية على اختصاص أخرى
393	- عدم صلاحية مصدر القرار
393	- الاعتداء على اختصاص شخص معنوي عام
395	المطلب الثاني: عيب الشكل والإجراءات

395	الفرع الأول: مدلول عيب الشكل والإجراءات
395	1- مدلول القاعدة العامة من المنظور الفقهي
396	2- مدلول القاعدة العامة من المنظور القضائي
397	الفرع الثاني: تعريف عيب الشكل والإجراءات
399	الفرع الثالث: التصحيح اللاحق لعيب الشكل
399	1- حالة الخطأ المادي
399	2- إذا لم يؤثر التصحيح في مضمون القرار
399	3- سحب القرار المعيب وإصدار آخر بدلاً منه مستوفياً الشكل الذي تخلف
400	الفرع الرابع: الشكليات الجوهرية والشكليات غير الجوهرية (الثانوية)
403	الاتجاه الأول: الشكل أو الإجراء الجوهرية هو المقرر لصالح الأفراد
404	الاتجاه الثاني: إسقاط الإجراءات الشكلية
404	الاتجاه الثالث: جسامة عيب الشكل
406	أ- الشكليات الجوهرية
406	ب- الشكليات الثانوية
408	الفرع الخامس: جزاء مخالفة الشكل
410	المبحث الثاني: أوجه الطعن الموضوعية
410	المطلب الأول: عيب مخالفة القانون (عيب المحل)
412	الفرع الأول: مفهوم عيب مخالفة القانون
414	الفرع الثاني: صور عيب مخالفة القانون
415	أولاً: مخالفة نصوص القوانين واللوائح
418	ثانياً: الخطأ في تفسير القاعدة القانونية
419	ثالثاً: الخطأ في تطبيق القاعدة القانونية
422	الفرع الثالث: جزاء مخالفة عيب مخالفة القانون
426	المطلب الثاني: عيب السبب
427	الفرع الأول: مفهوم عيب السبب في القرار الإداري
428	الفرع الثاني: رقابة القضاء على عيب السبب
429	أولاً: الرقابة على الوجود المادي للوقائع
431	ثانياً: رقابة التكييف القانوني للوقائع
434	ثالثاً: الرقابة على أهمية وخطورة السبب

435	الفرع الثالث: عبء إثبات تحقق عيب السبب
438	المطلب الثالث: عيب إساءة استعمال السلطة (عيب الغاية)
439	الفرع الأول: تعريف عيب الانحراف بالسلطة وخصائصه
439	أولاً: تعريف عيب الانحراف بالسلطة
441	ثانياً: خصائص عيب الانحراف بالسلطة
444	الفرع الثاني: صور الانحراف بالسلطة
445	الصورة الأولى: الانحراف عن المصلحة العامة
449	الصورة الثانية: الانحراف عن الأهداف المخصصة
451	الصورة الثالثة: الانحراف بالإجراءات
453	الفرع الثالث: إثبات عيب إساءة استعمال السلطة
453	أولاً: صعوبة إثبات عيب الانحراف
454	ثانياً: القاعدة العامة بشأن عبء إثبات عيب الانحراف
456	ثالثاً: القرائن الدالة على عيب الانحراف بالسلطة
463	رابعاً: جزاء الانحراف بالسلطة
	الفصل الثالث
466	سلطة القاضي إزاء القرار الإداري غير المشروع
467	المبحث الأول: نطاق سلطة القاضي إزاء وقف تنفيذ القرار الإداري
468	المطلب الأول: وقف تنفيذ القرار من المنظور التشريعي والقضائي
469	الفرع الأول: وقف تنفيذ القرار الإداري من المنظور التشريعي والقضاء المصري
469	الغصن الأول: وقف تنفيذ القرار الإداري من المنظور التشريعي المصري
473	الغصن الثاني: وقف تنفيذ القرار الإداري من منظور القضاء المصري
477	الفرع الثاني: وقف تنفيذ القرار الإداري في إطار التشريع والقضاء بسلطنة عُمان
477	الغصن الأول: وقف تنفيذ القرار الإداري من منظور التشريع العماني
479	الضابط الأول: أن تفصح الأوراق من حيث الظاهر أن الدعوى تقوم على أسباب جدية
480	الضابط الثاني: إن نتائج التنفيذ يتعذر تداركها ويطلق على هذا الضابط "ركن الاستعجال"
481	الغصن الثاني: وقف تنفيذ القرار الإداري من منظور القضاء
481	أولاً: وقف تنفيذ القرار الإداري من منظور التطبيق القضائي للمادة (19) قبل تعديلها
483	ثانياً: وقف التنفيذ بموجب التعديل الذي أجرى على المادة (19) من قانون محكمة القضاء الإداري بسلطنة عُمان

484	المطلب الثاني: خصائص الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه
485	الفرع الأول: حجية الحكم الصادر بوقف التنفيذ وطبيعته
485	الفصل الأول: حجية الحكم الصادر بوقف التنفيذ
487	الفصل الثاني: طبيعة الحكم الصادر بوقف التنفيذ
490	الفرع الثاني: الطعن في الأحكام الصادرة في طلبات وقف التنفيذ
491	الفصل الأول: موقف المشرع المصري من الطعن
493	الفصل الثاني: موقف المشرع العُماني من الطعن
495	الفرع الثالث: أثر الحكم الصادر في الموضوع في الحكم الصادر بوقف التعدي ومدى الحاجة إلى تعيين قاضي متخصص في الأمور المستعجلة الإدارية.
495	الفصل الأول: أثر الحكم الصادر في الموضوع
495	أولاً: أثر الحكم الصادر في الشق الموضوعي في الحكم الصادر في الشق العاجل
496	ثانياً: أثر الحكم الصادر في الشق الموضوعي في الطعن بالحكم الصادر في الشق العاجل
497	الفصل الثاني: مدى الحاجة لتعيين قاض متخصص في الأمور المستعجلة الإدارية
498	المبحث الثاني: سلطة القاضي إزاء الإلغاء الجزئي للقرار وتحوله وتوجيه أوامره للإدارة
498	المطلب الأول: سلطة القاضي إزاء الإلغاء الجزئي للقرار الإداري
499	الفرع الأول: تسمية "الإلغاء الجزئي" محل جدل فقهي
501	الفرع الثاني: البطلان الجزئي في إطار القانون الخاص
502	الفرع الثالث: الإلغاء الجزئي في أحكام القضاء الإداري المقارن
502	أولاً: جهود مجلس الدولة الفرنسي في إقرار فكرة الإلغاء الجزئي
503	ثانياً: الإلغاء الجزئي في إطار مجلس الدولة المصري
503	1- محكمة القضاء الإداري
506	2- المحكمة الإدارية العليا
508	3- الإلغاء الجزئي في إطار فتاوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
509	ثالثاً: الإلغاء الجزئي في إطار القضاء الإداري بسلطنة عُمان
510	الفرع الرابع: شروط أعمال "الإلغاء الجزئي" وحكمته
510	أولاً: شروط أعمال "الإلغاء الجزئي"
511	ثانياً: حكم أعمال الإلغاء الجزئي
512	المطلب الثاني: تحول القرار الإداري
513	الفرع الأول: تحول التصرف القانوني "العقد" في القانون الخاص

513	الشرط الأول: أن يوجد تصرف (عقد) باطل أو قابل للإبطال
514	الشرط الثاني: تضمن التصرف (العقد) الأصلي لعناصر تصرف آخر صحيح
514	الشرط الثالث: اتجاه نية المتعاقدين إلى التصرف الآخر
514	الفرع الثاني: تحول القرار الإداري
515	الفصل الأول: مفهوم تحول القرار الإداري
515	الفصل الثاني: أعمال التحول في نطاق القرار الإداري
516	الفصل الثالث: تطبيق القضاء الإداري لفكرة تحول القرار الإداري
518	الفصل الرابع: شروط تحول القرار الإداري
518	1- الشرط الأول: بطلان القرار الإداري الأصلي
519	2- الشرط الثاني: تضمن القرار الباطل لعناصر قرار آخر صحيح
521	3- الشرط الثالث: اتجاه الإرادة الافتراضية لقيام التصرف الجديد
523	- تحليل دور القاضي الإداري في أعمال التحول
525	- أوجه التباين بين نظامي الإلغاء الجزئي والتحول
526	المطلب الثالث: مبدأ عدم جواز توجيه القاضي الإداري أوامر إلى جهة الإدارة
527	الفرع الأول: الأساس القانوني لمبدأ عدم جواز القاضي الإداري توجيه أمراً ونهياً للإدارة، وعدم استطاعته الحلول محلها
528	الفرع الثاني: تطبيقات مبدأ عدم جواز توجيه القاضي الإداري أمراً ونهياً للإدارة وعدم استطاعته الحلول محلها
528	الفصل الأول: التطبيقات في إطار محكمة القضاء الإداري المصرية
530	الفصل الثاني: التطبيقات في إطار المحكمة الإدارية العليا
533	الفصل الثالث: التطبيقات في إطار محكمة القضاء الإداري بسلطنة عُمان
533	1- مبدأ مساواة الخصوم في الحقوق
533	2- مبدأ تقييد المحكمة بطلبات الخصوم المطروحة عليها
535	الفرع الثالث: موقف الفقه إزاء المبدأ القانوني المتمثل في عدم جواز توجيه أمر إلى الإدارة أو الحلول معها
538	الخاتمة
540	نتائج البحث
547	التوصيات
549	قائمة المراجع

574	الفهرس
-----	--------

مستخلص الرسالة

موضوع الرسالة " الرقابة القضائية على قرارات الإدارة العامة في سلطنة عمان دراسة مقارنة" وقد قام الباحث بتقسيم البحث إلى بابين سبقها فصل تمهيدي عن مشروعية القرارات الإدارية وطرق الرقابة عليها، يتعلق الباب الاول بتطور القضاء الإداري بسلطنة عمان في الرقابة على القرارات الإدارية، وأشتمل على فصلين، خصص الفصل الاول لنشأة القضاء الإداري في سلطنة عمان اما الفصل الثاني كان مخصصا لدراسة القرار الإداري محل رقابة محكمة القضاء الإداري العمانية، اما الباب الثاني فخصص لدراسة رقابة قاضي عدم الصحة (الالغاء) على مشروعية القرارات الادارية وقسم الى ثلاثة فصول ، أشتمل اولهما على شروط دعوى عدم الصحة (الالغاء) بينما كان ثانيهما متعلقا بأوجه الطعن بعدم الصحة (الالغاء) في القرار الإداري وقد جاء الفصل الثالث متضمنا دراسة سلطة القاضي الاداري ازاء القرار الاداري غير المشروع أو (المعيب) .

وقد توصل الباحث من خلال تناول الجوانب القانونية للرقابة القضائية على قرارات الإدارة العامة إلى عدة نتائج وتوصيات .